قتل اطفال و نساء اليمن أمر مشروع.. الجبير يهاجم ألمانيا لفرضها حظرا على تسليح السعودية: لا نحتاج إليكم

التغيير

قال وزير الدولة للشؤون الخارجية في مملكة آل سعود "عادل الجبير"، إن بلاده لا تحتاج إلى المعدات العسكرية الألمانية، لافتا إلى أن قرار السلطات في برلين حظر تصدير الأسلحة للمملكة "خطأ" و"غير منطقي".

وأضاف في تصريحات صحفية: "فكرة وقف بيع الأسلحة للمملكة بسبب حرب اليمن أعتقد أنها غير منطقية".

وتابع الجبير زاعماً: "نعتقد أن هذا خطأ لأننا نعتقد أن الحرب في اليمن حرب مشروعة.. إنها حرب أجبرنا على خوضها".

وقال: "يمكننا شراء أسلحة من عدد من الدول، ونحن نفعل ذلك.. القول إننا لن نبيع أسلحة للمملكة، لا يحدث فرقاً بالنسبة لنا".

وأكد أيضا أن المملكة أكبر مستورد للأسلحة في العالم، حسب أرقام حديثة.

وأضاف: "أنا فقط أقول إن الناس بحاجة للنظر إلى هذا من منظور متوازن".

وهذه ليست المرة الأولى التي ينتقد فيها "الجبير" الحظر المفروض على تسليح المملكة وتأكيد أنهم سيحصلون على الأسلحة من مكان آخر.

وجاء حديث "الجبير"، بعد زيارة استمرت يومين في برلين، التقى خلالها الرئيس الألماني "فرانك-فالتر شتاينماير"، ووزير الدولة في الخارجية الألمانية "ميغيل بيرجر"، حيث بحث معهما العلاقات الثنائية.

وبعد تمديده عدة مرات، سيطرح الحظر الألماني على صادرات الأسلحة للمملكة مرة أخرى للنقاش في الأسابيع المقبلة، قبل حلول موعد انتهاء الحظر في 31 ديسمبر/كانون الأول.

ووافق تحالف المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، في مارس/آذار 2018، على حظر تسليم أسلحة إلى أي دولة تشارك بشكل مباشر في الحرب في اليمن.

وتواجه المملكة انتقادات دولية متصاعدة بسبب حرب اليمن، حيث تقود تحالفا في مواجهة أنصار ا□، وأدت هذه الحرب إلى أكبر كارثة إنسانية في العالم حاليا، حسب وصف الأمم المتحدة.

ودخل الحظر حيز التنفيذ، بعد جريمة اغتيال الكاتب الصحفي "جمال خاشقجي" داخل قنصلية المملكة بمدينة إسطنبول التركية، في 2 من أكتوبر/تشرين الأول 2018، ويتم تمديده بشكل دوري.

وقبل الحظر، دخلت ألمانيا في نشاط تجاري نشط مع المملكة، وبلغ حجم الصادرات 254 مليون يورو (300 مليون دولار) في عام 2017.

كما كانت المملكة الغنية بالنفط من أهم الدول المستوردة للأسلحة الألمانية خارج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويعد تصدير أسلحة ألمانية إلى المملكة من الأمور المثيرة للجدل للغاية على مستوى السياسة الداخلية في ألمانيا منذ عقود بسبب أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.